

Distr.: General
10 March 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيسة مجلس الأمن

في 10 آذار/مارس 2021، أصدرت رئيسة مجلس الأمن، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ميانمار"، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، البيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى بيانه الصحفي SC/14430 الصادر في 4 شباط/فبراير 2021، يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء التطورات المشهودة في ميانمار عقب الإعلان عن حالة الطوارئ التي فرضها الجيش في 1 شباط/فبراير والاحتجاز التعسفي لأعضاء في الحكومة، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين ميينت وغيرهما. ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى الإفراج الفوري عنهم.

"ويدين مجلس الأمن بشدة العنف ضد المتظاهرين المسالمين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال. ويعرب عن بالغ القلق إزاء القيود المفروضة على العاملين في المجال الطبي والمجتمع المدني وأعضاء النقابات العمالية والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، ويدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين احتجازا تعسفيا. ويدعو المجلس الجيش إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ويشدد على أنه يتابع الأوضاع عن كثب.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه المستمر لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار، ويشدد على ضرورة دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية، والامتناع عن العنف، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم سيادة القانون. ويشجع على السعي إلى الحوار البناء والمصالحة وفقا لإرادة شعب ميانمار وما تقتضيه مصالحه.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للمنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستعدادها لمساعدة ميانمار على نحو إيجابي وسلمي وبناء. ويثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها الرابطة للتواصل مع جميع الأطراف ذات الصلة في ميانمار. ويرحب المجلس بالاجتماع الوزاري غير الرسمي الذي عقدته الرابطة مؤخرا في 2 آذار/مارس، وبالبيانين الصادرين عن رئاسة الرابطة في 2 آذار/مارس و 1 شباط/فبراير اللذين أشارت فيهما إلى المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الرابطة، ولا سيما مبدأ الديمقراطية، والتمسك بسيادة القانون،



120321 110321 21-03308 (A)



والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان، واحترام الحريات الأساسية، ودعت جميع الأطراف إلى أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تسعى إلى إيجاد حل سلمي من خلال الحوار البناء والمصالحة العملية حفاظا على مصالح الناس وأسباب عيشهم.

”ويكرر مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه لمبعوثة الأمين العام الخاصة المعنية بميانمار فيما تبذله من مساع حميدة، ويشجع المبعوثة الخاصة على أن تبقى على اتصال بجميع الأطراف ذات الصلة في ميانمار وأن تواصل الجهود لإجراء حوار مكثف معها، وعلى زيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن.

”ويواصل مجلس الأمن الدعوة إلى إتاحة سبل وصول المساعدة الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها، ويبرز أن الوضع الراهن ينطوي على احتمالات تفاقم التحديات القائمة في ولاية راخين وغيرها من المناطق. ويعرب مجلس الأمن عن القلق لأن التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة تطرح تحديات جسيمة بشكل خاص أمام عودة اللاجئين الروهينغيا والمشردين داخليا عودة طوعية وآمنة ودائمة في ظل ظروف تحفظ الكرامة. مع العلم أن حماية حقوق الأقليات بشكل تام تكتسي أهمية حيوية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لشعب ميانمار والتزامه الراسخ بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها.

”وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره“.